

بنسبة 1.2% مقارنةً بالعام السابق فيما سجّلت النفقات الرأسمالية انخفاضاً غير مسبوق.

كان الفقر يمثل مشكلة صعبة حتى قبل اندلاع جائحة كورونا، فيما تقامت تحديات التوظيف من جراء هذه الأزمة. وفي عام 2019، بلغ معدل الفقر الوطني 15.7%. وفي الوقت نفسه، تعكس مؤشرات سوق العمل للربع الثاني من عام 2020 حدوث اختلالات كبيرة في سوق العمل الأردني بسبب هذه الجائحة. وخلال هذا الربع، بلغ معدل التوظيف 26.3% منخفضاً بواقع 1.5 نقطة مئوية عن العام السابق. كما ارتفع معدل البطالة في الربع الثاني من عام 2020 ليصل إلى 23.0% بزيادة قدرها 3.8 نقاط مئوية عن الربع الثاني من عام 2019. ويبدو أن الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً)، لاسيما الشابات، قد تضرروا بشدة من هذه الأزمة. وفي الوقت نفسه، انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة بنسبة 0.4% عن العام السابق، مما يشير إلى زيادة الإحباط من المشاركة في سوق العمل.

الآفاق المستقبلية

تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي ومن المتوقع انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 5.5% في عام 2020. ومن المتوقع كذلك أن يشكّل التعديل الكبير بالنقصان في معدلات نمو الشركاء التجاريين الرئيسيين عائقاً كبيراً أمام الأنشطة المتعلقة بالصناعات التحويلية والاستثمار. علاوة على ذلك، من المرجح أن يسجل قطاع الخدمات انكماشاً كبيراً بسبب تعليق السفر الدولي وتدابير الإغلاق العام على الصعيد المحلي (من 21 مارس/ آذار إلى 3 مايو/أيار ومن 17 سبتمبر/أيلول إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول) وانخفاض ثقة المستهلكين. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يظل معدل النمو منخفضاً ما

تباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020. وتراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للأردن إلى 1.3% في الربع نفسه، مقابل 2.0% في الربع الأول من عام 2019. وكان قطاع الخدمات هو المحرك للنمو على جانب العرض، فيما ظلت مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة ضئيلة. ومازال معدل التضخم الكلي معتدلاً. وقد بلغ معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين 0.5% خلال 8 شهور من عام 2020، وهو ما يعكس بدرجة كبيرة التراجع الشديد في أسعار النفط العالمية، وإن تم احتواء هذا التأثير إلى حد ما من خلال الارتفاع الأخير في أسعار الغذاء.

يبدو أن الضغوط على القطاع الخارجي آخذة في التزايد. ورغم تقليص عجز الحساب الجاري (شاملاً المنح) خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 6.3% مقارنةً بالعام السابق ومقوماً بالدولار، فإن أحدث البيانات تُظهر تراكم الضغوط على القطاع الخارجي بشكل كبير. وتراجعت الصادرات وعائدات السياحة والتحويلات بصورة كبيرة في الربع الثاني من عام 2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي الحاد لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للأردن، وهم الولايات المتحدة والهند والمملكة العربية السعودية، فيما خفّف الانكماش الكبير في الواردات من الطاقة وغيرها الكثير من الأعباء.

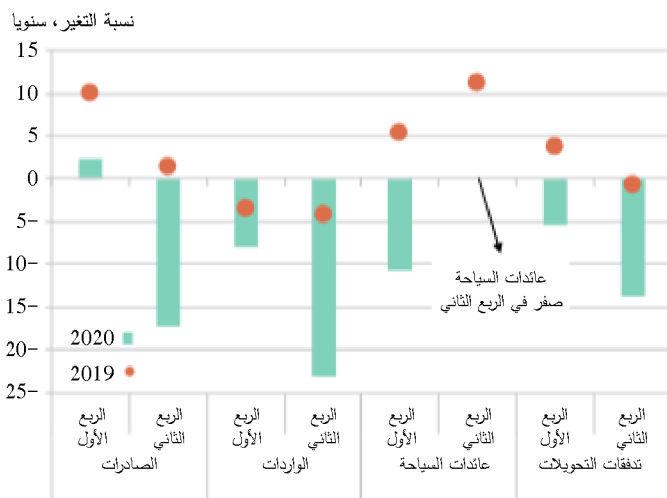
يبدو أن عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية أخذ في الاتساع. فقد اتسع العجز الكلي في موازنة الحكومة المركزية (باستثناء المنح) خلال 5 شهور من عام 2020 إلى ما يمثل 4.0% من إجمالي الناتج المحلي السنوي المتوقع مع تراجع الإيرادات المحلية بنسبة 26.2% مقارنةً بالعام السابق، وذلك بسبب إجراءات الإغلاق وتأجيل سداد المدفوعات الضريبية. وعلى جانب الإنفاق، سجّلت النفقات المتكررة تراجعاً ضئيلاً

الجنس	2019
عدد السكان، مليون	10.1
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	44.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	4412.4
الانحياز بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ¹	81.5
العمر المتوقع عند الولادة، سنة ²	74.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظة: (1) أحدث قيمة بمؤشرات التنمية العالمية (2018).

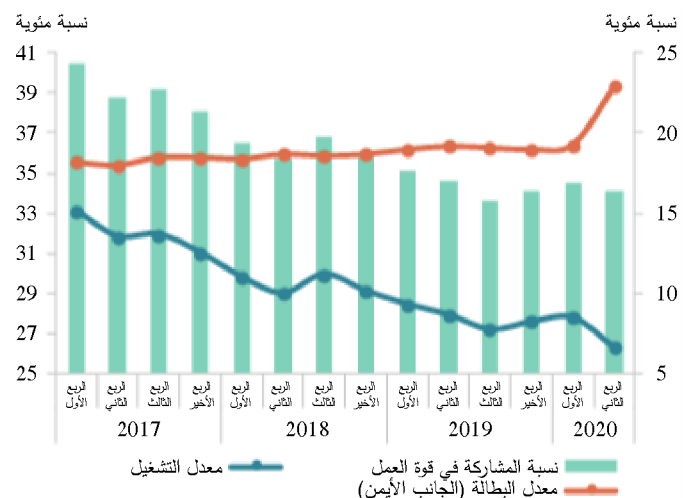
أبلى الأردن بلاءً حسناً في الحد من التأثيرات الصحية لأزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) من خلال التطبيق الصارم للتدخلات غير الدوائية. ومع ذلك، من المرجح أن تؤثر تدابير الإغلاق العام على الصعيد المحلي، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وتعطيل حركة التجارة، وتعليق السفر الدولي تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الأردني. وبالتالي، من المتوقع زيادة نسبة الفقر في المدى القصير بواقع 11 نقطة مئوية. وتتوقف سرعة تعافي الاقتصاد في المدى المتوسط، بدرجة كبيرة، على تطوّر الجائحة وإنجاز الإصلاحات المحلية المنشودة.

الشكل 2. الأردن / مؤشرات سوق العمل



المصدر: دائرة الإحصاء العامة وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1 الأردن / مؤشرات حساب المعاملات الجارية



المصدر: البنك المركزي الأردني وحسابات خبراء البنك الدولي.

لم تتم معالجة المشكلات الهيكلية العميقة والتحديات الاقتصادية في الأردن بشكل سريع وشامل. كما يُتوقع أن يخلق التباطؤ الاقتصادي العالمي ضغوطاً كبيرة على ميزان المعاملات الجارية، واتساع عجز الحساب الجاري (شاملاً المنح) ليُمثل 7.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 مقابل 2.3% في عام 2019، وكذلك انخفاض الصادرات بشكل حاد بسبب تراجع الطلب العالمي والتصنيع المحلي. ومن المتوقع أيضاً انخفاض عائدات السياحة انخفاضاً حاداً نتيجة لإجراءات الإغلاق وإغلاق الحدود، ومن المتوقع كذلك تراجع تدفقات التحويلات نظراً لأن ثلاثة أرباع التحويلات الواردة إلى الأردن تأتي من البلدان المصدرة للنفط التي تأثرت باستمرار انخفاض أسعار النفط. وبالتالي، فحتى الانكماش الكبير في الواردات بسبب تراجع الطلب المحلي لا يكفي على الأرجح لمعادلة هذه الضغوط. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع تحسن عجز الحساب الجاري تدريجياً مدفوعاً بانتعاش صادرات السلع والخدمات، وإن كان من المرجح عدم وصول التحويلات وعائدات السياحة إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى بحلول عام 2022. من المحتمل أن تؤدي صدمة جائحة كورونا والتباطؤ الاقتصادي الناجم عنها إلى تفاقم وضع المالية العامة. ومن المتوقع اتساع عجز الميزان الكلي للحكومة المركزية (شاملاً المنح) في عام 2020 ليُمثل 8.2% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 4.6% في عام 2019. ويُعزى ذلك إلى التراجع الحاد في الإيرادات المحلية (بسبب التباطؤ الاقتصادي)، فيما يُرجح استمرار ارتفاع النفقات المتكررة في ظل ضغوط الإنفاق الناجمة عن الجائحة. وأما الإنفاق الرأسمالي، فمن المرجح أن يتحمل عبء تثبيت أوضاع المالية العامة

بشكل غير متناسب كما يُتوقع انخفاضه عن العام الماضي. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تحسن ميزان المالية العامة (للحكومة المركزية) تدريجياً شريطة تنفيذ التدابير المالية الإضافية التي تندرج ضمن برنامج التسهيل الممدد لصندوق النقد الدولي. هناك مخاوف جدية بشأن رفاهية الأسر المعيشية في ضوء التأثيرات الواقعة عليها من جراء صدمة جائحة كورونا. ومن المتوقع أن يؤدي تراجع دخل الأسر المعيشية من العمل والتحويلات بسبب الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى زيادة نسبة الفقر في المدى القريب بواقع 11 نقطة مئوية، وإن كانت الاستجابة الحكومية الطارئة، من خلال التحويلات النقدية واستمرار توسيع شبكة الأمان الاجتماعي، يمكن أن تساعد في الحد من تلك الزيادة بنحو الثلث. ومع رفع قيود الإغلاق وتعافي معدلات التوظيف، فإنه يُتوقع تراجع نسبة الفقر إلا أن العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة ترتبط بحالة عدم اليقين بشأن مسار التعافي الاقتصادي الذي قد يواجه موجات لاحقة. ومن المتوقع أن يكون تعافي الأسر المعيشية متفاوتاً حيث سيعاني العاملون بالقطاع غير الرسمي وكذلك بالقطاعات الخدمية كثيفة الاحتكاك، مثل قطاعات البناء والنقل والضيافة، من انخفاض الدخل لفترة أطول على الأرجح.

المخاطر والتحديات

حتى قبل صدمة جائحة كورونا، ظل معدل النمو الاقتصادي في الأردن منخفضاً فيما كانت نسبة

الجدول 2 الأردن / مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية

2022 ق	2021 ق	2020 ت	2019	2018	2017
2.2	3.8	5.5-	2.0	1.9	2.1
1.4	2.6	5.6-	0.4	0.6	6.6
1.7	3.3	5.0	4.4	4.0	3.4
4.0	4.6	6.4-	3.7	0.4	7.4
2.9	6.4	28.8-	12.4	0.6	5.0
1.6	3.1	18.1-	7.6	0.8-	9.5
2.0	3.4	5.0-	2.2	2.0	2.2
0.1	0.2	3.0	2.6	3.2	4.8
2.2	4.7	11.3-	1.4	1.2	1.7
2.0	3.2	3.0-	2.4	2.0	2.2
2.3	2.1	0.1-	0.8	4.5	3.3
5.2-	6.4-	7.5-	2.3-	6.9-	10.6-
2.6	2.4	0.4	1.8	2.2	4.9
4.9-	5.6-	8.2-	4.6-	3.3	2.2
115.2	114.1	113.5	97.4	92.9	92.8
0.8-	1.5-	4.1-	1.1-	0.0	0.7

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ت = تقديرات. ق = توقعات.

(أ) رصيد المالية العامة للحكومة المركزية، بما في ذلك المنح واستخدام النقد والتدابير المالية غير المعروفة وفقاً لتسهيل الصندوق الممدد من صندوق النقد الدولي الذي بلغ 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021 و2.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022. (ب) تشمل الديون الإجمالية الحكومية والمضمونة بما في ذلك حيازات الدين من جانب صندوق استثمار الضمان الاجتماعي. القروض التقديرية المستحقة على سلطة مياه الأردن للفترة 2020-2022 تشمل المتأخرات القديمة في عام 2019.